

الحسين شكراني | Elhoucine Chougrani*

خالد القضاوي | Khalid Elkadaoui**

المفاوضات المناخية العالمية: تنمية في النصوص وشكوك في التطبيق

Global Climate Negotiations: Improving the Legal Aspects and Practice's Constraints

تبرز الدراسة أهم التطورات التي عرفت المفاوضات المناخية الدولية، منذ مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992 إلى مؤتمر باريس في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، التي كان هدفها الأول السيطرة على تصاعد الاحترار العالمي الذي ارتفعت معدلاته، ولا تزال ترتفع ارتفاعاً غير مسبوق، بوتيرة تمثل تهديداً خطيراً ومباشراً للبشرية جمعاء.

وتقدّم الدراسة أهم الإنجازات والتوافقات التي توصلت إليها المفاوضات الدولية المناخية، مع رصد أهم النقائص والثغرات التي يمكن أن تحبط الجهود الدولية الرامية إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، وتركز على أهمية التموّج في المحاور البيئية، وعلى إشكالات تمويل انتقالات الطاقة والاقتصاد حتى تتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة (في الدول النامية تحديداً).

كلمات مفتاحية: تغير المناخ، المفاوضات المناخية، الاحترار العالمي، بروتوكول كيوتو، اتفاقية باريس

This study discusses the most important developments in global climate negotiations since the Rio De Janeiro's conference of 1992 until the Paris' conference in November 2015 that main focus was to control global warming rates. Nevertheless, these rates continue to rise in an unprecedented manner posing dangerous direct threat to all humanity. The study shows the most important achievements accomplished and the most important agreements that the international negotiations have arrived to, indicating the main shortcomings and gaps of these negotiation's that may hinder the international efforts for reducing emissions' gasses. The study emphasizes the importance of concentrating on environmental aspects, as well as on financing energy and economy so it would fit the needs of sustainable development, especially in developing countries.

Keywords: Climate Change, Climate Negotiations,, Kyoto Protocol, Paris Agreement

* أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش.

* Professor of International Law and International Relations, Faculty of Law, Cadi Ayyad University, Marrakech.

** باحث مغربي في القانون الدولي والعلاقات الدولية، مهتم بقضايا الأمن والتنمية.

** Moroccan Researcher in International Law and International Relations, specialized on security and development issue.

تقديم عام

براون بـ "اتخاذ إجراءات للتخفيف من تأثيرات التغيرات المناخية، والتقليص⁽⁶⁾ من الأضرار المباشرة إلى الحد الأدنى، وتوفير الوسائل والموارد الأساسية للأجيال المقبلة لكي تتكيف مع التغير المناخي"⁽⁷⁾.

وتوصل علماء المناخ إلى إجماع في الرأي يؤكد سيناريوهين؛ أحدهما يبقى الزيادة الكونية في درجات الحرارة عند مستوى أقل من درجتين مئويتين، والآخر يضعها في مستوى أعلى من درجتين⁽⁸⁾. مع وجود اختلافات كثيرة بين مطالب الدول والتزاماتها في المفاوضات المناخية الكونية، إذ إن الدول الجزرية الصغيرة تطالب مثلاً، بأن تعمل الدول على إنقاص درجات الحرارة إلى حدود 1.5 درجة مئوية. أما الدول الأخرى، نظراً للمشاكل التي تعرفها اقتصادياتها، فتري أن إنقاص درجة الحرارة إلى حدود مستوى 1.5 درجة مئوية سيؤثر لا محالة في مؤهاتها الاقتصادي.

وأمام جدية التهديدات الكونية لتغير المناخ، تنبه المجتمع الدولي إلى خطورة الوضع (ولو ظاهرياً)، وبدأت الاستجابة الدولية السياسية لخطورة التحولات المناخية بتبني اتفاقية الأمم المتحدة - الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992 (UNFCCC)⁽⁹⁾، ولذلك عمل المتفاوضون لمدة خمس سنوات (1992-1997) للتوصل إلى بروتوكول كيوتو وتبني حزمة من الإجراءات الاقتصادية، مثل آلية التنمية النظيفة (الفصل 12)، وآلية الاتجار في الكربون (المحددة في الفصل 17)، وآلية التنفيذ المشترك⁽¹⁰⁾.

لكن هذه الآليات تعبر في الأخير عن المنظور الرأسمالي لتغير المناخ؛ إذ يعتمد في الأساس على آليات السوق (الطلب والعرض) لتدبير القضايا البيئية، بينما تتجاوز التغيرات المناخية هذه الآليات لأنها لا تعترف بالحدود الوطنية الضيقة، وبذلك تُصنّف ضمن ما يطلق عليه الجيل الثالث لحقوق الإنسان أو حقوق الانتساب كالحق في التنمية والحق في السلم.

6 يلاحظ أن اتفاقية الأمم المتحدة - الإطارية للتغيرات المناخية تهدف - بالدرجة الأولى - إلى تقليص غازات الدفيئة أو تثبيتها، بينما الصحيح في نظرنا هو إدماج تحليل التكلفة - العائد (Cost-benefit analysis) للحد من الاحتباس الحراري.

7 Weiss, p. 330.

8 محمد مصطفى الخياط، "تغير المناخ: مواقف دولية متباينة"، السياسة الدولية، العدد 179، (كانون الثاني / يناير 2010)، ص 48.

9 انظر نص الاتفاقية:

United Nations Framework Convention on Climate Change, *United Nations*, (1992), accessed on March 24, 2016, at:

<https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf>

10 انظر نص بروتوكول كيوتو:

Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change, *United Nations*, (1998), accessed on March 24, 2016, at:

<http://unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng.pdf>

تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة (UNO)، بدأت المفاوضات المناخية الماراتونية في برلين (1995)، وجنيف (1996)، وكيوتو (1997)، وبوينس آيرس (1998)، ويون (1999)، ولاهاي (2000)، ومراكش (2001)، ونيودلهي (2002)، وميلان (2003)، وبوينس آيرس (2004)، ومونتريال (2005)، ونيروبي (2006)، وبالي (2007)، وبوزنان (2008)، وكوبنهاغن (2009)، وكانكون (2010)، وديربان (2011)، والدوحة (2012)، ووارسوفيا (2013)، وليما (2014)، وباريس (2015). ومن المنتظر أن تحتضن مدينة مراكش المغربية النسخة الـ 22 من مؤتمر الأطراف (COP22) بشأن التغيرات المناخية. وتُسجّل مؤتمرات الأطراف ضمن حشد المساعي الدولية على الاتفاقية - الإطارية للتغيرات المناخية التي تعتمد ثلاث ركائز أساسية، هي: مبدأ الوقاية⁽¹⁾، ومبدأ الحق في التنمية⁽²⁾، ومبدأ المسؤوليات المشتركة - المتباينة (CDR).

لقد أثبتت القضايا البيئية الراهنة بوضوح التعقّد والترابط الكبير الذي يميّز العالم المعاصر؛ فقد تطوّرت مع مرور الوقت من مصادر إزعاج بسيطة وصغيرة إلى أخطار جدية تحدى بمستقبل الإنسانية كلّها⁽³⁾. لذلك ارتفعت أصواتٌ عديدة على المسرح الدولي ولا سيما تنظيمات المجتمع المدني وآراء الفقه الدولي كالاقتصادي الهندي أمارتيا سن Amartya Sen⁽⁴⁾ والأميركية إديث براون ويس Edith Brown Weiss⁽⁵⁾ لتطالب بإدماج مفاهيم أساسية (في المفاوضات المناخية الكونية) من قبيل الإنصاف ما بين الجيل نفسه والإنصاف ما بين الأجيال. وللحفاظ على الوضع المناخي القائم مثلاً تُوصي

1 يتم الحديث عن مبدأ الوقاية عندما تتوافر الحجج العلمية الدامغة والثابتة، لذلك يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية لتفادي الأضرار المحتملة الوقوع. وقد أشارت محكمة العدل الدولية إلى مبدأ الوقاية في قضية ما يعرف بمشروع غابتشيكوفو - ناغيمباروس (The Gabcikovo-Nagymaros Project) بين هنغاريا وسلوفاكيا (بديلاً من تشيكوسلوفاكيا في الحقوق والواجبات بشأن المشروع) خلال أيلول / سبتمبر 1997، انظر نص تقرير محكمة العدل الدولية في لاهاي في القضية في: موقع محكمة العدل الدولية، شوهد في 2016/3/24، في:

<http://www.icj-cij.org/docket/files/92/7374.pdf>

2 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الحق سنة 1986، انظر نص إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية في: موقع الأمم المتحدة، شوهد في 2016/3/25، في:

<http://www.un.org/documents/ga/res/41/a41r128.htm>

3 مراد بن سعيد، "من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، المستقبل العربي، العدد 421، (آذار / مارس 2014)، ص 134.

4 Amartya Sen, *The Idea of Justice* (London : Harvard, 2009), pp. 248 - 252.

5 Edith Brown Weiss, *Justice pour les générations futures*, Jacques- Yves Cousteau & Federico Mayor (Trans), (Paris : Editions UNU Press - Sang de la terre - UNESCO, 1993), pp. 15 - 40.

وحكومة. ومن بين أهم النتائج التي تمخضت عنه، توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إضافةً إلى اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي سنة 1992، وجدول ما يعرف بأعمال القرن 21 (Agenda 21)، وإحداث لجنة التنمية المستدامة⁽¹²⁾.

بعد تبني اتفاقية الأمم المتحدة - الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992، اعتمد مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة (في كانون الأول/ديسمبر 1997) بروتوكول كيوتو (The Kyoto Protocol) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ التزمت بموجبها الدول الصناعية والدول في مرحلة التحوّل لاقتصاديات السوق (سابقاً) تخفيض الانبعاثات⁽¹³⁾ الغازية الضارة بالغلاف الجوي⁽¹⁴⁾، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2008 إلى 2012 بمعدل 5% (مقارنة بالسنة المرجعية وهي 1990). وتواصلت الجهود الدولية بعد ذلك بهدف الوصول إلى اتفاق دولي بشأن المناخ وعُقدت لهذا السبب عدّة مؤتمرات للأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.

مفاوضات 2005 – 2009:

طروحات متناقضة ونتائج عملية قليلة

انعقدت الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، في مدينة مونتريال بكندا في عام 2005 حيث تقرر إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في الملحق الأول بموجب مقتضيات المادة 3 الفقرة 9 من بروتوكول كيوتو.

وفي سنة 2007، وبالتزامن مع انعقاد المؤتمر الثالث عشر للأطراف المتعاقدة، اتفقت الدول المعنية بالتفاوض على خريطة طريق بالي (The Bali Road Map) المعنية بالقضايا الطويلة الأجل التي رسمت طريق العمل لمرحلة ما بعد سنة 2012 وذلك عبر مسارين أساسيين للعمل، هما: أولاً؛ مسار الفريق العامل المخصص المعني

وقبل انطلاق قمة 21 (COP 21)، عرفت العاصمة الفرنسية مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين المحتشدين في وسط العاصمة. وبالتوازي مع ذلك، شهدت مدنٌ عالمية كثيرة تظاهرات؛ مثل سيدني وهونغ كونغ وبرلين ولندن وساو باولو ونيويورك وأوتاوا؛ ومن الطبيعي أن تتخلف المدن العربية عن الركب المناخي. وللإشارة، شارك في القمة نحو 195 دولة إضافةً إلى الاتحاد الأوروبي.

تتمثل الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة بمدى نجاح المؤتمرات الدولية المعنية بتغير المناخ في الوصول إلى أهدافها في تخفيض غازات الدفيئة الناتجة من النشاط البشري والمسؤولة عن تنامي خطورة الاحتار العالمي وآثاره الكارثية في الأمن البيئي الدولي؛ مع التركيز على مؤتمر باريس 2015 الذي يمثل مؤتمراً تاريخياً، بحسب العديد من الخبراء البيئيين، دون إهمال أهمية قضايا ردم "الهوة المناخية" بين الشمال والجنوب، لا سيما في سياق تناقض مصالح المحاور البيئية مما يستلزم الالتفاف حول اتفاقية دولية تهدف إلى حماية الكوكب من الاندثار.

لمناقشة هذه الإشكالية، قسّمنا الدراسة إلى المحاور التالية:

- أولاً: خلفية مختصرة حول اتفاقية الأمم المتحدة - الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).
- ثانياً: مؤتمر باريس 2015: محكّ الفرصة الأخيرة.
- ثالثاً: الهوة بين الأغنياء والفقراء ودور المنظمات غير الحكومية في ردمها.
- رابعاً: العرب وأهمية اقتناص فرص التفاوض.
- خامساً: المفاوضات المناخية في سياق تناقض مصالح المحاور البيئية.
- سادساً: من أجل اتفاقية دولية منقذة لكوكب الأرض.
- سابعاً: آفاق حماية المناخ العالمي.

خلفية مختصرة حول اتفاقية الأمم المتحدة - الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)

في حزيران / يونيو 1992، عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في البرازيل. وكان تجمّعاً دولياً غير مسبوق لممثلي أكثر من 170 بلداً ومنطقة⁽¹¹⁾ في العالم، حضره أكثر من مئة رئيس دولة

12 هي لجنة مفتوحة في وجه المنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة، من مهماتها الأساسية مراقبة التطورات الحاصلة في أنشطة أعمال القرن 21، والبحث على إدماج الأهداف البيئية ضمن منظومة منظمة الأمم المتحدة، ومن أهم المحاور التي تهتم بها نذكر مثلاً: الاستدامة، والموارد والآليات التمويلية، والتربية، والعلم، ونقل تكنولوجيا الإيكولوجيا، وآليات اتخاذ القرارات، انظر:

Jean-Maurice Arbour & Sophie Lavallée, *Droit international de l'environnement* (Canada : Ed Yvon Blais, 2006), p. 38.

13 يوجد جدل كبير بين مناصري قياس الانبعاثات الوطنية اعتماداً على أساس الإنتاج أم على أساس الاستهلاك، كما تختلف الدول حول أساس حساب الانبعاثات الكمية الإجمالية للدولة أم على أساس حساب انبعاثات الأفراد.

14 انظر: "مؤتمر تغير المناخ المنعقد في بون 19 إلى 23 تشرين الأول / أكتوبر 2015"، نشرة مفاوضات الأرض، مج 12، رقم 646، (19 تشرين الأول / أكتوبر 2015)، شوهد في <http://www.iisd.ca/vol12/enb12646a.html>، في: 2016/4/19.

11 انظر: "الجهود العالمية لمحاربة تغير المناخ، من ريو دي جانيرو لكونينهاجن"، صحيفة الشعب اليومية أونلاين، 2009/12/7، شوهد في 2016/3/24، في: <http://arabic.people.com.cn/31663/6834062.html>

مفاوضات 2010-2014: ماراتونية التفاوض وتأجيل الالتزامات الدولية

مؤتمر كانكون 2010: اتخذ المشاركون في المؤتمر قرارات تخص توزيع مسؤولية الدول الصناعية والنامية عن تقليص الغازات المؤدية إلى الاحتباس الحراري وتحديدها واعتماد الإجراءات الوقائية الرامية إلى حماية الغابات في كوكبنا⁽¹⁹⁾. كما ساهمت "اتفاقيات" كانكون في إحداث مؤسسات وآليات جديدة، وشملت إطار كانكون للتكيف ولجنة التكيف وآلية التكنولوجيا التي تتضمن اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.

ووافق المشاركون في المؤتمر على مشروع إنشاء ما يسمى "الصندوق العالمي الأخضر"، وذلك بهدف تمويل مشاريع تساعد الدول المتضررة من التغيرات المناخية. واتفق المشاركون في المؤتمر على آلية نقل التكنولوجيا "النظيفة" من الدول الصناعية إلى الدول النامية. وبحسب عدد من المتتبعين للشأن البيئي الدولي، فإن مؤتمر كانكون سيشكل لبنة لتعزيز خطوات مجابهة (أو على الأقل التكيف) التحولات المناخية، والحسم في تمديد بروتوكول كيوتو أثناء انعقاد مؤتمر ديربان (جنوب أفريقيا، 2011).

مؤتمر ديربان 2011: عُقد مؤتمر منظمة الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في ديربان، في تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر 2011⁽²⁰⁾، بحضور 12000 مشارك، من بينهم 5200 مسؤول حكومي، و5400 ممثل لهيئات الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية⁽²¹⁾. ومن أهم نتائج مؤتمر ديربان نذكر:

- الاتفاق على تحديد فترة التزام ثانية (2013-2020) بموجب مقتضيات بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية.
- اتخاذ قرار بشأن العمل التعاوني الطويل الأجل بموجب مقتضيات الاتفاقية - الإطارية حول التغيرات المناخية.
- الاتفاق على تشغيل الصندوق الأخضر للمناخ (-Green Climate Fund-GCF).

19 "مؤتمر تغير المناخ في كانكون المكسيكية يقسم المسؤولية عن غازات الاحتباس الحراري"، روسيا اليوم، 2010/12/11، شوهد في 2016/03/24، في: <https://goo.gl/IKXpXX>

20 "مؤتمر تغير المناخ المنعقد في بون 31 آب / أغسطس - 4 أيلول / سبتمبر 2015"، نشرة مفاوضات الأرض، مج 12، رقم 639، 31 آب / أغسطس 2015، شوهد في 2016/04/19، في: <http://www.iisd.ca/vol12/enb12639a.html>

21 "Cancun Climate Change Conference," *United Nations Framework Convention on Climate Change*, (2010), accessed on 07/03/2016, at: http://unfccc.int/meetings/cancun_nov_2010/meeting/6266.php.

بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو. وثانيًا؛ مسار آخر بموجب الاتفاقية، يُعرف باسم الفريق العامل المتخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل⁽¹⁵⁾. وتم الاتفاق على اختتام المفاوضات المتعلقة بالمسارين السابقين في مؤتمر (2009).

”

تبينت محدودية بروتوكول كيوتو بعد انسحاب روسيا واليابان ونيوزيلندا وكندا من البروتوكول. ومن ثمّ كان لا بد من وضع صكّ قانوني طموح وملزم يسري على الجميع ليحل محلّ بروتوكول كيوتو

”

وفي عام 2009، عُقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في كانون الأول / ديسمبر في مدينة كوبنهاغن (الدانمرك)، وشهد هذا الحدث الرفيع المستوى نزاعاً على مسألة الشفافية⁽¹⁶⁾. كما تبينت محدودية بروتوكول كيوتو بعد انسحاب روسيا واليابان ونيوزيلندا وكندا من البروتوكول. ومن ثمّ كان لا بد من وضع صكّ قانوني طموح وملزم يسري على الجميع ليحل محلّ بروتوكول كيوتو. وكان هذا هو هدف مؤتمر الأطراف في كوبنهاغن في عام 2009 الذي تم تأكيده مجدّداً في مؤتمر كانكون في عام 2010، ثمّ في مؤتمر ديربان في عام 2011⁽¹⁷⁾.

فعلى الرغم من مشاركة أكثر من 115 رئيس دولة وحكومة وأكثر من 40000 مشارك حكومي وغير حكومي والآلاف من ممثلي المنظمات المجتمعية والنقابات العمالية والمختبرات العلمية وممثلين عن الديانات المختلفة والعلماء⁽¹⁸⁾، لم يتوصّل المؤتمر إلى اتفاق ملزم للأطراف المشاركة بالمساهمة في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة إلى ما دون 1.5 درجة مئوية؛ واكتفت الدول الصناعية بعود فضفاضة لتمويل الانتقالات الطاقية في الدول النامية.

15 انظر: "من أجل اتفاق بشأن المناخ"، موقع الأمم المتحدة، شوهد في 2016/5/25، في: <http://www.un.org/climatechange/ar/towards-a-climate-agreement/>

16 "مؤتمر تغير المناخ المنعقد في جنيف 8 - 13 شباط / فبراير 2015"، نشرة مفاوضات الأرض، مج 12، رقم 620، (8 شباط / فبراير 2015)، شوهد في 2016/3/19، في: <http://www.iisd.ca/vol12/enb12620a.html>

17 "المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ"، موقع الدبلوماسية الفرنسية، شوهد في 2016/7/19، في: <http://goo.gl/OIzthU>

18 "Copenhagen Climate Change Conference," *United Nations Framework Convention on Climate Change*, (2009), accessed on 15/2/2016, at: http://unfccc.int/meetings/copenhagen_dec_2009/meeting/6295.php

تقدّمًا في دعم البلدان الأضعف، إذ وضع المؤتمر اتفاقًا يتعلق بتمويل مكافحة تغيّر المناخ.⁽²⁸⁾ ومن القرارات الرئيسية التي اتُخذت في المؤتمر، نذكر تلك المتعلقة بتعزيز منهج عمل مؤتمر ديربان، وصندوق المناخ الأخضر والتمويل الطويل الأجل، وآلية وارسو الدولية المتعلقة بالخسائر والأضرار.⁽²⁹⁾

ومن خلال المناقشات، تبيّن أنّ العالم أصبح يدرك حجم المخاطر التي يمكن أن تُسببها ظاهرة الاحتباس الحراري والتحوّلات المناخية العالمية، لذلك حاولت الأطراف المتفاوضة العمل على التحضير لاتفاق 2015 يكون العالم بموجبه قادرًا على إنقاذ كوكب الأرض من الدمار.

مؤتمر ليما 2014: شكّل مؤتمر الأطراف المتعاقدة في نسخته العشرين (COP20) في ليما، عاصمة البيرو، سنة 2014 "الفرصة الأخيرة" لدول العالم للتفاوض بجديّة بُعِثَ الحَدّ من انبعاثات الكربون وغازات الدفيئة الأخرى⁽³⁰⁾، وذلك قبل الالتزام نهائيًا في مؤتمر باريس لعام 2015. ومن أهم النتائج المترتبة عن أشغال مؤتمر ليما نذكر، الاتفاق على مطالبة الدول المتعاقدة على تحديد المعلومات والعمليات الخاصة بتقديم المساهمات (المخفضة لغازات الدفيئة) المقررة على المستوى الوطني في أقرب وقتٍ ممكن في 2015. كما اعتمدت الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف "نداء ليما للعمل المناخي" الذي يدفع المفاوضات (المناخية الدولية) نحو اتفاق عام 2015⁽³¹⁾.

مؤتمر باريس 2015 محك "الفرصة الأخيرة"

تضارب الآراء والمصالح في سياق المسؤولية المشتركة - المتبائية

يُعدّ الاجتماع السنوي في نسخته الواحدة والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة - الإطارية بشأن تغيّر المناخ لعام 2015 أكبر تجمع دولي مناخي يهدف إلى التزام مبدئي من الأطراف المتفاوضة، إذ "تعهد

28 "المفاوضات الدولية بشأن تغيّر المناخ"، موقع الدبلوماسية الفرنسية، شوهد في <http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/climat/les-negociations-internationales-en-matiere-de-dereglement-climatique/> 2016/08/01، في:

29 "ملخص مؤتمر الدوحة بشأن تغيّر المناخ 26 تشرين الثاني / نوفمبر - 8 كانون الأول / ديسمبر 2012".

30 انظر الموقع الرسمي لمؤتمر ليما، شوهد في 2016/3/20، في: <http://www.cop20lima.org>

31 "مؤتمر تغير المناخ المنعقد في بون في الفترة من 1 - 11 حزيران / يونيو 2015"، نشرة مفاوضات الأرض، مج 12 رقم 628، 1 حزيران / يونيو 2015، شوهد في 2015/12/10، في: <http://www.iisd.ca/vol12/enb12628a.html>

• "إعداد بروتوكول أو أداة قانونية أخرى متفق عليها ذات قوة قانونية ملزمة بموجب الاتفاقية الإطارية يتم تطبيقها على كلّ الأطراف". ومن المخطط له أن يستكمل الفريق العامل مفاوضاته في سنة 2015⁽²²⁾.

وفي مؤتمر ديربان عن التغيرات المناخية، تجدر الإشارة إلى أنّ الحكومات اعترفت بوضوح بضرورة وضع مسودة لاتفاق قانوني عالمي جديد يهدف إلى التصدي لتغير المناخ لفترة ما بعد سنة 2020⁽²³⁾.

مؤتمر الدوحة 2012: عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ في الدوحة (في قطر) في الفترة الواقعة بين 26 تشرين الثاني / نوفمبر و 8 كانون الأول / ديسمبر 2012⁽²⁴⁾. ونتج من هذا المؤتمر حزمة من القرارات يُشار إليها بـ "بوابة الدوحة للمناخ". وتتضمّن هذه القرارات تعديلات على مقتضيات بروتوكول كيوتو الهادفة إلى تحديد فترة التزام ثانية [أي الاستمرارية القانونية للبروتوكول في نظرنا] والاتفاق على إنهاء عمل الفريق العامل المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المُرفق (المُلحق) الأول بموجب بروتوكول كيوتو في الدوحة⁽²⁵⁾.

على الرغم من كلّ المجهودات التي بذلها منظمو المؤتمر، لم يخرج اجتماع الدوحة الـ 18 للدول الأطراف في الاتفاقية - الإطارية للتغيرات المناخية الذي استمر أسبوعين، بأي نتيجة جديدة وجديّة. وقد أكّد نتائج اجتماع ديربان، أي تمديد كيوتو (الذي لم يعد ينفع قضية تغيّر المناخ كون الملتمزين به يشكلون أقل من 15% من الانبعاثات العالمية) والتّحضير لاتفاق جديد عام 2015⁽²⁶⁾.

وقد تميّزت دول الجنوب بطلب "تعويضات من الدول الصناعية الكبرى في الشمال بسبب الخسائر والأضرار المتعلقة بالتغيرات المناخية"⁽²⁷⁾. وهي إشارة قوية إلى المسؤولية التاريخية للغرب المُصنّع منذ الثورة الصناعية الأولى.

مؤتمر وارسو 2013: عقدت الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في مدينة وارسو (COP19) في تشرين الثاني / نوفمبر 2013، وحقّقت

22 انظر: "مؤتمر تغير المناخ المنعقد في بون 31 آب أغسطس - 4 أيلول / سبتمبر 2015".

23 انظر: "من أجل اتفاق بشأن المناخ"، موقع الأمم المتحدة.

24 "ملخص مؤتمر الدوحة بشأن تغير المناخ 26 نوفمبر - 8 ديسمبر 2012"، نشرة مفاوضات الأرض، مج 12، رقم 567، 11 كانون الأول / ديسمبر 2012، شوهد في 2016 / 5/13، في: <http://www.iisd.ca/vol12/enb12567a.html>

25 المرجع نفسه.

26 "تقرير عن مؤتمر الدوحة الـ 18 حول تغير المناخ"، 2014/3/3، شوهد في 2016/3/20، في:

<https://lb.boell.org/en/2014/03/03/tqyry-n-mwtmr-ldwh-118-hwl-tgyr-lmnh>

27 حبيب معلوف، قضية تغيّر المناخ العالمي بين إخفاقات كيوتو وتوقعات باريس (بيروت: دار الفارابي، 2016)، ص 282.

الأولي للأطراف المتعاقدة حول النص النهائي للمعاهدة الجديدة، كون النص جاء عادلاً ودائماً ودينامياً ومتوازناً وملزماً لجميع الأطراف⁽³⁴⁾، ويهدف إلى كبح الاحترار العالمي في حدود الدرجتين المئويتين ليصل إلى 1.5 درجة في نهاية القرن، وتأكيد التزام الدول الغنية تخصيص 100 مليار دولار لتحفيز انتقال الطاقة في الدول النامية، وذلك ابتداءً من سنة 2020، والتزام الدول مراجعة خططها الوطنية الهادفة إلى تخفيض غازات الدفيئة كل خمس سنوات.

لإشارة، وقّعت 175 دولة اتفاق باريس للمناخ في 22 نيسان / أبريل 2016، في مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك. وقد استغل الأمين العام المناسبة ليؤكد أهمية إسراع الدول في تصديق (Ratification) الاتفاقية المناخية لضمان تطبيقها في سنة 2020، وذلك بعد تصديق 55 دولة مسؤولة عن 55% من انبعاث غازات الاحتباس الحراري في العالم⁽³⁵⁾، على الاتفاق.

الأولويات والمعوقات وسبل تجاوزها

من الأولويات التي طُرحت على الحاضرين في باريس 2015، أولاً: تمويل الدول المُعرّضة لتأثيرات التغير المناخي ومنحها الوسائل الضرورية للتكيف مع المناخ؛ وثانياً: مراقبة خفض انبعاثات غازات الدفيئة؛ وثالثاً: اعتماد إطار قانوني يُلزم كل الأطراف المتفاوضة بالحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية. ولا شك في أنّ الوثيقة الأولية التي كانت تضم أكثر من 80 صفحة تتناول مواضيع التخفيف (تخفيض غازات الدفيئة)، والتكيف (وضع السياسات والبنى التحتية لتخفيف آثار التغيرات المناخية)، وتحويل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب، وتطوير الكفاءات (البشرية، والاقتصادية، والمالية، والبنى التحتية... إلخ).

وأثناء انطلاق المفاوضات، رأى بعض المهتمين أنّه - بالنظر إلى الوثائق التحضيرية للمؤتمر والحشد غير المسبوق - يمكن التوصل إلى اتفاق في باريس 2015⁽³⁶⁾. لكن جرت الإشارة في دراسات أخرى

المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض دون درجتين مئويتين قياساً على عصر ما قبل الثورة الصناعية، ومتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية⁽³²⁾.

وجاء هذا الالتزام المبدئي، بعد نقاشات ومجادلات طويلة وشاقة في مؤتمر باريس 2015 (COP21) إذ تضاربت الآراء وتناقضت المواقف خصوصاً حول كيفية تنفيذ مبدأ المسؤولية المشتركة - المتباينة The Principle of Common But Differentiated Responsibilities، وحول قضية الـ 100 مليار دولار التي سبق النص عليها في اجتماع كوبنهاغن سنة 2009، حيث تعهدت الدول الغنية بدفع 100 مليار دولار أميركي سنوياً في حدود 2020 لمساعدة الدول النامية لتضمن تكيف الدول النامية مع التغير المناخي؛ لكن إلى حدّ الآن، لا تزال الأسئلة الجوهرية: من سيدفع؟ وكيف؟ ولمن؟ من دون أجوبة دقيقة ومحدّدة.

”

من إيجابيات اتفاق باريس عدّ المناخ هماً مشتركاً للإنسانية، ما يتطلب من الجميع اتخاذ خطوات مشتركة لمواجهة التغيرات المناخية، وتأكيد قضايا الحق في التنمية والحق في الصحة

“

ومن إيجابيات اتفاق باريس عدّ المناخ هماً مشتركاً للإنسانية، ما يتطلب من الجميع اتخاذ خطوات مشتركة لمواجهة التغيرات المناخية، وتأكيد قضايا الحق في التنمية والحق في الصحة وحقوق الشعوب الأصلية والإنصاف ما بين الأجيال.

اتفاق باريس وبداية المهمات الصعبة لتمويل المناخ⁽³³⁾

أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس (بوصفه رئيساً للمؤتمر) في تصريح له، يوم 12 كانون الأول / ديسمبر 2015، بعد الاتفاق

32 ماجد نعمة، "قمة التغيرات المناخية في باريس لم تُغيّر شيئاً"، المستقبل العربي، العدد 443، (كانون الثاني / يناير 2016)، ص 192.

33 يمكن الاطلاع على اتفاق باريس 2015 في موقع الأمم المتحدة، شوهده في 2015/12/14، في:

http://unfccc.int/files/meetings/paris_nov_2015/application/pdf/cop_auv_template_4b_new__1.pdf

34 "COP21: UN accord historique adopté", *Novethic*, 12/12/2015, accessed on 13/12/2015, at: <http://www.novethic.fr/empreinte-terre/climat/isr-rse/cop21-un-accord-historique-adopte-143780.html>

35 انظر: "وماذا بعد توقيع اتفاق باريس للمناخ: الأمم المتحدة تدعو للعمل لإدخاله حيز التنفيذ والدول تتعهد بتكثيف جهودها"، إذاعة الأمم المتحدة، 2016/04/24، شوهده في 2016/6/23، في:

<http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/198600/#.V2tdOtKLTmX>

36 Richard Werly, "A Paris, toute la planète diplomatique au chevet du climat," *Le temps*, 29 November 2015, accessed on 30 November 2015, at: <http://www.letemps.ch/monde/2015/11/29/paris-toute-planet-diplomatique-chevet-climat>

والاحتباس الحراري هما تحدّيان عالميان يجب معالجتهما⁽⁴⁰⁾. لذلك يمكن القول، إنّ المفاوضات في أسبوعها الأول طغت عليها النبرة السياسية التي تأثرت بأحداث باريس.

لكن من المنتظر أن تفتح آفاق جديدة بعد التوصل إلى اتفاق باريس. وبإمكان المجتمع الدولي أن يضغط في اتجاه تمويل حقيقي للمناخ، واستفادة الدول النامية من مساعدات الصندوق الأخضر للمناخ، وتعزيز دور المجتمع المدني للمشاركة في تنفيذ برامج تمويل المناخ والرقابة على سبل تنفيذها. ومن الممكن العمل، أثناء مؤتمر مراكش 2016، على إحداث منظمة دولية للبيئة تكون مهمتها الأساسية تسهيل تمويل المشاريع التنموية والرقابة على طرائق صرفها.

تزايد الهوة بين الأغنياء والفقراء ودور المنظمات غير الحكومية في ردمها

الهوة بين الأغنياء والفقراء

يبدو أنّ الصين (الملوّث الثاني في العالم) والدول النامية تشبّثت بمفهوم المسؤولية التاريخية للدول الصناعية؛ كما طالبت الهند - على لسان وزير البيئة - بضمان عدالة مناخية للدول الفقيرة؛ لكنّها أكّدت أنّها ستزيد من إنتاج الفحم بحلول عام 2020 بغية إيصال الكهرباء إلى أكثر من 300 مليون شخص يعيشون دون كهرباء؛ مع الإشارة إلى أنّ الهند تتباطأ في التزام تقليص الكربون مقارنةً بالولايات المتحدة الأمريكية والصين؛ ففي الفترة ما بين 1990 و2012 ازدادت غازات الدفيئة في الهند بـ 67%، وإذا لم تقم الهند بالجهود يمكن أن تتضاعف هذه الغازات بحلول 2030⁽⁴¹⁾.

تخضع دول الجنوب لتأثير التغيرات المناخية من دون الحصول على فوائد التنمية ومزاياها؛ ففي أفريقيا ترحف الصحاري على المناطق الساحلية، مع العلم بأنّ 620 مليون شخص يعانون عدم وجود الكهرباء. وترجع المسؤولية الكبرى للدول المتقدمة صناعياً ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية؛ فمنذ 1850، نفتت شركة البترول شيفرون

40 "أكبر قمة للمناخ تفتتح أعمالها في باريس"، الجزيرة نت، 2015/11/30، شوهدي في: <http://bit.ly/2aEozjf>

41 "L'Inde, acteur clé des négociations, ne renoncera pas à son développement," *Le Monde*, 24 Novembre 2015, p. 18.

إلى وجود ثلاث صعوبات أساسية، هي⁽³⁷⁾: من سيدفع ثمن التكيف مع التغيرات المناخية للدول النامية؟ والطبيعة القانونية للاتفاق في باريس؛ فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ترفض التوصل إلى اتفاقية ملزمة (رفض الكونغرس تصديق إلزام الولايات المتحدة الأمريكية بذلك)؛ وطموح الاتفاق: فالتزام المتعهدين بتخفيض غازات الدفيئة غير كافٍ للحدّ من ارتفاع درجة الحرارة دون الدرجتين المتويتين إلى حدود نهاية هذا القرن مقارنةً بمرحلة ما قبل الثورة الصناعية.

ويمكن أن نضيف أنّ الالتزام وحده يظلّ دون جدوى؛ فقد سبق لمجموعة من الدول أن تعهدت بتخفيض درجة الحرارة وانبعثاتها الكربونية لكن لم تَفِ بوعودها لعدم وجود رقابة دولية على غازات الدفيئة (محكمة عدل دولية بيئية). ويكفي أن نذكر ما يلي: تجاوز مجموع غازات ثاني أكسيد الكربون 35.3 (CO2) مليار طن في سنة 2013 مقابل 23 مليار طن في عام 1990⁽³⁸⁾. وبحسب تقرير صادر عن الوكالة الهولندية للتقييم البيئي لعام 2014، فخلال 2013 [مقارنة بسنة 2012] "عرفت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة في نفث غازات أكسيد الكربون بـ 2.5%؛ والصين بـ 4.2%؛ والهند بأكثر من 4.4%؛ واليابان بـ 6.5%⁽³⁹⁾.

”

بإمكان المجتمع الدولي أن يضغط في اتجاه تمويل حقيقي للمناخ، واستفادة الدول النامية من مساعدات الصندوق الأخضر للمناخ، وتعزيز دور المجتمع المدني للمشاركة في تنفيذ برامج تمويل المناخ

“

من المعوقات العملية لهذه القمة، خلال الأيام الأولى، استمرار فرنسا "راعية" هذه المفاوضات في الربط بين الإرهاب والتغيرات المناخية، مما سوّغ لها التحرك ضد الناشطين البيئيين الذين ندّدوا بسقف نتائج المؤتمر. وجاء في افتتاح الرئيس فرانسوا هولاند أنّ مكافحة الإرهاب

37 Pascaline Minet, "Les 3 questions qui fâchent," *Le Temps*, 29 Novembre 2015, accessed on 30 November, at: <http://www.letemps.ch/monde/2015/11/29/3-questions-fachent>

38 Philippe Descamps, "Comment éviter le chaos climatique? de la science à la politique," *Le Monde Diplomatique*, November 2015, p. 13.

39 Jos G.J. Olivier & Greet Janssens-Maenhout & Marilena Muntean & Jeroen A.H.W. Peters, *Trends in Global CO2 Emissions: 2014 Report* (The Hague: PBL Netherlands Environmental Assessment Agency, 2014), p. 25.

• "تقوم الهيئات الرسمية في بعض الاتفاقيات البيئية كالسكرتارية في اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية لتزويدها بالبحوث والدراسات العلمية والقانونية والاقتصادية التي تساعد في تنفيذ هذه الاتفاقيات"⁽⁴⁵⁾؛ إذ تمتلك هذه المنظمات البحوث العملية التي تساهم في حماية البيئة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

• "تقوم هذه المنظمات بمراقبة امتثال الدول وتنفيذها التزاماتها وفقاً للقانون البيئي الدولي والاتفاقيات البيئية، ويمكن أن تقوم أيضاً بمراقبة تنفيذ الدول التزاماتها البيئية وفقاً للقانون الوطني"⁽⁴⁶⁾؛ وعلى هذا الأساس يمكن أن تساهم المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز مبادئ القانون الدولي البيئي.

العرب وأهمية اقتناص فرص التفاوض المناخي

لا توجد "منطقة في العالم في مأمن من التحديات البيئية، لكن تلك التي تواجه المنطقة العربية ذات طبيعة شديدة الإلحاح بصورة خاصة"⁽⁴⁷⁾، إذ لا تملك المنطقة العربية بنى تحتية للتكيف مع التغيرات المناخية كما أن إدماج التغيرات المناخية في السياسات العمومية يبقى هدفاً بعيد المنال⁽⁴⁸⁾؛ و"على الرغم من غنى المنطقة العربية ببعض الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، فإنها تواجه عجزاً خطيراً في موارد أخرى كالماء والأراضي الزراعية لدعم متطلبات النمو"⁽⁴⁹⁾. ونظراً لهذه المعطيات، كان من المفروض أن يُقدّم العرب ورقة مشتركة أو برامج مشتركة خلال قمة باريس لاستيعاب الإكراهات التي ستكون في قمة مراكز للمناخ (7 - 18 تشرين الثاني / نوفمبر 2016). لقد تعوّدت

45 المرجع نفسه.

46 المرجع نفسه، ص 93.

47 مي جردى، وريم فياض، وعباس الزين، "التدهور البيئي التحدي لاستدامة الحياة"، في: الصحة العامة في الوطن العربي، البرنامج العالمي لمنظمة الصحة العالمية - المكتب الإقليمي لشرق المتوسط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت، 2013)، ص 151.

48 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي تقريراً بتبني موضوع إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية، ومن توصيات المجلس في هذا الإطار يمكن أن نذكر:

• إدماج أفضل لإجراءات التكيف والتخفيف من آثار الاضطراب المناخي في السياسات العمومية.
• تجسيد فعلي ناجح لسياسة التغيرات المناخية على مستوى المدن والمجالات الترابية.
• مراعاة فعالية للخصوصيات المناخية والحاجيات التنموية للمغرب وللبلدان النامية.
انظر: إدماج التغيرات المناخية في السياسات العمومية (الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015)، ص 14 - 15.

49 جردى وفياض والزين، ص 151.

Chevron أكثر من عشر مرات مجموع غازات الدفيئة للدول الأفريقية جنوب الصحراء (دون احتساب جنوب أفريقيا)⁽⁴²⁾.

ولا شك في أنّ الصراع بين الشمال والجنوب لن يهدأ إلا بالتعاون بين المحورين. ولكن، يبدو أنّ التعاون غير مفضل بين الشمال والجنوب على الرغم من التوصل إلى اتفاق باريس (كما سئى أثناء التطرق لتناقض مصالح المحاور البيئية).

دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ردم الهوة بين الشمال والجنوب

أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية تتحرك بفعالية في المؤتمرات الدولية المخصصة لمناقشة قضايا الاحتباس الحراري، فانتشار المنظمات غير الحكومية (NGOs) وتعاطف دورها قد أثر بصورة ملحوظة في الكثير من المفاهيم الأساسية السائدة في ميدان القانون الدولي، وقد بدأ نطاق هذه المنظمات يتسع باطراد خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين لتحقيق أغراض متعددة⁽⁴³⁾. وتزامن تعاطف هذه الأدوار مع ضغوطها المتواصلة على الدول والحكومات لكي تتبنى مواقف إيجابية من قضايا التغيرات المناخية، والمساهمة في تطوير المبادئ العامة للقانون الدولي البيئي وحثّ الدول على الانضمام للاتفاقيات البيئية الدولية والتصديق عليها، ومساعدة الدول المنكوبة على تدبير الأزمات البيئية أثناء وقوع الكوارث الطبيعية. لكن يلاحظ أحياناً أنّ المنظمات الدولية غير الحكومية ليست بريئة من الناحية السياسية إذ تقوم في مرّات عديدة بخدمة أجندة الدول الكبرى تحت غطاء تقديم المساعدة وتطوير التعاون الدولي.

وعليه، يمكن للمنظمات غير الحكومية المساهمة في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي من خلال الاعتراف له بجملة من الحقوق، تتمثل بما يلي⁽⁴⁴⁾:

• "المشاركة الفعالة في المفاوضات الدولية المتعلقة بالاتفاقيات البيئية الدولية سواء بمنح المنظمة غير الحكومية صفة المراقب، أو بالاستعانة بها لتمثّل الدولة ضمن الوفد الرسمي المكلف بالتفاوض"؛ ويمكن لهذا التوجه أن يكون إيجابياً في تعزيز المفاوضات المناخية الكونية عن طريق تقديم الاقتراحات العملية لتفادي الأخطار البيئية.

42 Philippe Descamps, "Comment éviter le chaos climatique?" *Le Monde Diplomatique*, Novembre 2015, p. 13.

43 وافي حاجة، "المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد الأول، (كانون الثاني / يناير 2015)، ص 67.

44 سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية القانونية الدولية من ظاهرة التغير المناخي في بروتوكول كيوتو (بيروت: دار الحلبي للمنشورات الحقوقية، 2009)، ص 92.

لإنقاصها إلى حدود 1.5 درجة مئوية، سيكونان مُفيدَيْن للوطن العربي الذي عليه أن يضغط لتحقيق هذا الهدف بالتعاون مع محور الدول الصغيرة الجُزيرية (AOSIS)؛ لتحقيق 1.5 درجة مئوية كان من الأهداف التي استطاع محور الدول الجُزيرية الصغيرة إدماجها في النص النهائي.

المفاوضات المناخية في سياق تناقض مصالح المحاور البيئية

توجد محاور⁽⁵²⁾ متعدّدة في مجال المفاوضات المناخية؛ وتختلف هذه المحاور عمّا عُرف خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي (سابقاً). وبين هذا وذاك، وُجدت دول عدم الانحياز؛ ففي مجال التفاوض البيئي المناخي يصعب حصر عدد الدول؛ فالكونغو مثلاً توجد ضمن محور الدول الأفريقية (54 دولة) وتنتمي إلى محور الدول الأقل نمواً (48 دولة)، وهي أيضاً عضو في تحالف دول الغابات الاستوائية (40 دولة). ويمكن أن نشير إلى أنّ محور دول الـ 77 + الصين يضم دولاً كثيرة لكن غير منسجمة في مواقفها عكس ما تبدو عليه المحاور الصغيرة الأخرى التي تتميز بالدينامية في العمل والحركة. لكن ما يميز هذه المحاور أو التكتلات أنّها تعبر عن توازن القوى في التفاوض المناخي؛ فلا يمكن تصوّر انضمام دولة معينة إلى محور معيّن دون حصول توافقات في مواقفها ومصالحها.

الاتحاد الأوروبي (28 دولة)

انضم إلى الاتفاقية الأممية الإطارية للتغيرات المناخية (1992) وبروتوكول كيوتو (1997) الذي دخل حيز التطبيق عام 2005. ويسهم الاتحاد الأوروبي بنسبة 10% من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة⁽⁵³⁾. ويعتمد على الحدّ من التغيرات المناخية؛ لذلك يعمل على إنقاص غازات الدول الأعضاء؛ وتشجيع الدول الكبرى ذات التلوث الكبير على اتخاذ إجراءات حقيقية لخفض هذه الغازات؛ ومعالجة الآثار التي لا يمكن تفاديها⁽⁵⁴⁾.

52 في مجال المفاوضات البيئية الكونية، يمكن القول بوجود محاور أو تكتلات أو اندماجات أو ائتلافات أو تحالفات مصلحة مؤقتة (كتباعد مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والصين تجاه القضايا البيئية إلا أنّ البلدين شكّلا معاً تحالفاً مؤقتاً G2- حال دون التوصل إلى اتفاق ملزم في مؤتمر كوبنهاغن 2009) في مقابل تحالفات منتظمة نسبياً (مجموعة 77 + الصين)، ولتعميق النقاش، على الفقه الدولي المهتم بالبيئة أن يعمل على نحت مفهوم "جديد" ينسجم مع وضعية هذه التحالفات ومستقبلها، وفي انتظار "وقوع الإجماع"، وتجاوز هذا الإشكال مؤقتاً، سنعمل على الاحتفاظ بكلّ هذه المصطلحات.

53 انظر:

Commission européenne, *Action pour le climat* (Luxembourg: Office des publications de l'Union européenne, 2014), accessed on 11/3/2016, at: http://europa.eu/pol/pdf/flipbook/fr/climate_action_fr.pdf

54 انظر:

"Action pour le climat," *Union européenne*, accessed on 6/2015/12/, at: http://europa.eu/pol/clim/index_fr.htm

الدول العربية أن تظهر بمظهر الضحية وتدافع بحماس عن نظرية المؤامرة، والعدو الوهمي من أجل الهروب إلى الأمام. فالمطلوب مثلاً أن "يتمّ تقسيم الوفود العربية المشاركة على المحاور الأساسية للمؤتمر، كما تفعل الوفود المشاركة في الاتحاد الأوروبي"⁽⁵⁰⁾؛ وبعد ذلك تلتقي الوفود لتنسيق المواقف العربية.

”

لا توجد "منطقة في العالم في مأمن من التحديات البيئية، لكن تلك التي تواجه المنطقة العربية ذات طبيعة شديدة الإلحاح بصورة خاصة

“

صحيح، لا يشارك العرب إلا بنسبة أقل من 5% من الانبعاثات العالمية الإجمالية. لكن التقارير والدراسات تجمع على أنّ المنطقة العربية ستكون من أهم المناطق التي ستظهر فيها تداعيات الاحتباس الحراري. وانطلاقاً من هذا المنظور، على الدول العربية مجتمعة أن تنتقل إلى إجراءات ملموسة للتكيف مع التغيرات المناخية التي باتت تهدّد بزيادة الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر والنقص الحاد للمياه، ومن ثمّ، التنوع البيولوجي وزيادة التصحر في الوطن العربي. ومن الحلول المقترحة على الوزارات المكلفة بالمالية واجب إدراج فصول في ميزانيات الدول لتمويل برامج التكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز التكنولوجيات النظيفة والطاقات المتجددة؛ فالمال هو عصب الاقتصاد ومن دونه لن تتمكن الدول من تمويل التكيف المناخي. ومن واجبها أيضاً إعادة النظر في مبادئ المالية العامة كمبدأ السنوية؛ فالتغيرات المناخية تحتاج إلى برامج تكيف لا يمكن أن تخضع لهذا المبدأ. وعليها أيضاً أن تدمج المقاربة الجيلية (الإنصاف ما بين الجيل نفسه Inter-Generational Equity والإنصاف ما بين الأجيال Inter-Generational Equity)⁽⁵¹⁾ في التحليل المالي.

أمّا عن انعكاس ما جاء في اتفاق باريس 2015، فلعلّ العمل على الحدّ من درجات الحرارة إلى حدود درجتين مئويتين وبذل الجهود

50 معلوف، ص 56 - 57.

51 بدأت الدراسات في مختلف الفروع القانونية والاقتصادية تدمج مقارنة الإنصاف ما بين الجيل نفسه وما بين الأجيال في التحليل، وربط ذلك بمفاهيم أساسية من قبيل: المسؤولية التاريخية للغرب المصنع، والمسؤولية المشتركة لكن المتباينة، والإنصاف في توزيع المسؤوليات، والبعد الإنصافي للسياسات المناخية، والإنصاف في توزيع الموارد، والإنصاف والتوزيع الدولي للانبعاثات المسموح بها، انظر مثلاً:

Charles S. Pearson, *Economics and the Challenge of Global Warming* (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), p. 2-4, 6, 19, 21-23, 40, 44, 163.

(لا سيما بعد اتفاق 2014) تودّان القيام بدورٍ محوري في المفاوضات المناخية العالمية.

محور الاندماج (النكامل) البيئي (GIE)

تكوّن سنة 2000 بمساعدة أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) التي لا تتوافق مواقفها مع دول محور المظلة، كسويسرا والمكسيك وكوريا الجنوبية وإمارتيّ موناكو وليختنشتاين. ومن الناحية العملية، يلاحظ أنّ هذا المحور لا يؤثّر كثيرًا في المفاوضات المناخية العالمية، وجزير بالذكر أنّ "هذه المجموعة تشارك في المفاوضات بشكل غير رسمي وبصورة متقطعة"⁽⁵⁹⁾.

مجموعة الـ 77 + الصين

هو تحالف تاريخي يمتد إلى بداية الستينيات من القرن العشرين، ويضم 133 دولة عضوًا في المجموعة. وفي سياق المفاوضات المناخية الكونية تتباعد مواقف الدول المشكّلة هذا المحور. وخلال المفاوضات المناخية في باريس، برزت مشكلة تمثيلية الدول النامية في اللقاءات والمحاور الفرعية كعاداته، إذ بلغ عددها 50 اجتماعًا كل يوم، ما صعب (من وجهة نظر هذه المجموعة) متابعة تفاصيل كل هذه اللقاءات ومواكبتها. وقد برّرت مجموعة الـ 77 + الصين هذه الصعوبة بأنّه كلما زاد عدد اللجان الفرعية ابتعدنا عن الإنصاف في المفاوضات⁽⁶⁰⁾. وتعقيبًا على هذه النقطة، من حقنا أن نعترف أنّ تمثيلية الدول العربية في المفاوضات مثلًا تبقى ضعيفة مقارنةً بتمثيلية الدول الصناعية، ما يقتضي - في نظرنا - إعداد الأطر اللازمة وتكثيف الدورات التدريبية في المفاوضات المناخية المقبلة. ويجب أن تفتح وزارات الخارجية على المؤهلات الجامعية، بإحداث أقطاب لتدريس مواد ترتبط بالديناميات الجديدة للعلاقات الدولية؛ كاقترادات التغيرات المناخية، والقانون الدولي البيئي، والمفاوضات الدولية المناخية، وغيرها.

وأمام تراجع قيمة مجموعة الـ 77 + الصين ودورها، ظهر تحالف الدول الهادفة إلى تعزيز دور مجموعة الـ 77 + الصين (LMDC)⁽⁶¹⁾. يتكون هذا الحلف من 24 دولة تنتمي إلى العالم العربي، والهند والصين، ومعظم الاقترادات الناشئة من آسيا وأميركا اللاتينية

ولتفعيل هذه الأولويات، حدّد الاتحاد الأوروبي في حدود 2020 الخطوات التالية: إنقاص غازات الدفيئة إلى 20% مقارنة بمستويات سنة 1990 (وهي السنة المرجعية كما جاء في بروتوكول كيوتو لعام 1997)؛ والعمل على تحقيق ما نسبته 20% من مصادر الطاقة المتجدّدة؛ وتطوير النجاعة الطاقية بـ 20% من كمية الطاقة الأولية المستهلكة بحسب المستويات المتوقعة⁽⁵⁵⁾.

وإيمانًا بخطورة التغيرات المناخية، يعتمد الاتحاد الأوروبي على تغيير التشريعات الخاصة بالبناء آخذًا في الحسبان العوامل المناخية؛ وبناء المحميات (كالجدران الإسمنتية) لتفادي الفيضانات؛ وتطوير ثقافات مقاومة الجفاف⁽⁵⁶⁾. ومن الملاحظ أنّ الاتحاد الأوروبي فقد موقعه بوصفه رائدًا في مجال المفاوضات المناخية العالمية من جهة أمام قدرة الولايات المتحدة الأمريكية والصين منذ مؤتمر كوبنهاغن 2009 على تدبير الشؤون المناخية الدولية؛ ومن جهة أخرى أمام أعضائه بحيث لا يوجد انسجام تام في الرؤى والمواقف؛ ف"بولونيا مثلًا هي أكبر دولة في الاتحاد الأوروبي إنتاجًا واستهلاكًا للفحم لذلك تسعى دائمًا لعرقلة المفاوضات المناخية"⁽⁵⁷⁾؛ إذ تعتمد بولونيا على الفحم بنسبة 90%. ومنذ بداية مؤتمر باريس حول المناخ "تعرّض الاتحاد الأوروبي لانتقادات متعدّدة، منها اتخاذ مواقف غير واضحة ومحتشمة وضعيفة نتيجة وجود اختلافات بين أعضائه"⁽⁵⁸⁾.

محور دول المظلة

يتكوّن من الدول الأوروبية غير المنتمية للاتحاد الأوروبي ودول كالولايات المتحدة الأمريكية (زعيم هذا المحور)، وأستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا الجديدة وأيسلندا والنرويج وروسيا وأوكرانيا. ويتميّز هذا المحور بالمرونة، لأنّه يجمع بين دولٍ تتخذ مواقف ومواقف متناقضة من قضايا التغيرات المناخية؛ وقد عبّرت بعض الدول المنضوية تحت لواء المحور عن رفضها تمديد آجال بروتوكول كيوتو (كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا)؛ لكن في الوقت نفسه تختلف دول هذا المحور عن مدى "الإلزامية" تقديم المؤشرات الوطنية في مجالات التنمية المستدامة، وتوزيع الحصص في غازات الدفيئة. ولا شك في أنّ الولايات المتحدة الأمريكية إضافةً إلى الصين

55 Ibid.

56 Ibid.

57 "COP21 : émergence d'une nouvelle géopolitique du climat", novaethic, 7/12/2012, accessed on 8/12/2015, at:

<http://www.novaethic.fr/empreinte-terre/climat/isr-rse/cop21-emergence-d-une-nouvelle-geopolitique-du-climat-143753.html>

58 "COP21: La Pologne, Frein Climatique De L'union Européenne", Novaethic, 8/12/2015, accessed on 9/12/2015, at: <http://goo.gl/tlPft>

59 الخياط، ص 40.

60 للمزيد، انظر:

"COP21: Les Petites Délégations N'ont Pas Les Moyens De Suivre Les Négociations," Novaethic, 32015/12/, accessed on 52015/11/, at: <http://goo.gl/cT6Ha5>

61 Minded Developing Countries on Climate Change.

فوزير الاقتصاد الهندي يقول إن الأرقام التي قدّمتها المنظمة المذكورة أعلاه "مبالغ فيها ومعيبة للغاية، فالتمويل المناخي بين الشمال والجنوب لا يتجاوز 2.2 مليار دولار في الوقت الذي يحتاج فيه تمويل المناخ إلى 400 مليار دولار سنويًا"⁽⁶⁷⁾. ومن جهتها، رفضت باقي دول البريكس (أي: الصين، والبرازيل، وجنوب أفريقيا) الأرقام التي قدّمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية⁽⁶⁸⁾.

محور الدول العربية

يُلحّ هذا المحور (لا سيما الدول النفطية، كالسعودية، والعراق...) على أهمية الأخذ في الحسبان التأثيرات السلبية المحتملة (من تنظيم المجال المناخي، وفرض الرقابة المناخية) في اقتصادياتها. وقد عبّرت السعودية ودول الخليج عن "عدم اتفاقها على تخفيض درجة الحرارة من درجتين مئويتين إلى 1.5 درجة مئوية، وعدم الرغبة في إدماج مبادئ حقوق الإنسان ضمن صوغ الاتفاقية النهائي"⁽⁶⁹⁾؛ وترى هذه الدول "أنّ الانتقال إلى الطاقات المتجددة يمثّل تهديدًا لاقتصادياتها التي ترتبط بالطاقات الأحفورية"⁽⁷⁰⁾.

”

عبّرت السعودية ودول الخليج عن "عدم اتفاقها على تخفيض درجة الحرارة من درجتين مئويتين إلى 1.5 درجة مئوية، وعدم الرغبة في إدماج مبادئ حقوق الإنسان ضمن صوغ الاتفاقية النهائي"

”

لكن يبدو أنّ مصالح الدول العربية غير النفطية تختلف وتتقاطع؛ إذ الأولوية في المغرب مثلاً لتمويل المشاريع الخضراء وبرامج الطاقات

التي تكونت خلال دورة انعقدت في بون بشأن التغيرات المناخية في أيار / مايو 2012. وتهدف دول هذا الحلف إلى تعزيز مجموعة الـ 77 + الصين وتوحيدها. من الناحية المبدئية، تطالب بتمويل المشاريع في مجالات النقل والبناء وتدبير الأراضي والغابات إذا استفادت من التمويل. والصندوق الأخضر للمناخ هو المحكّ الأساسي لمعرفة نيات دول الشمال؛ فالالتزامات غير كافية لضخّ الأموال في الصندوق منذ مؤتمر كوبنهاغن 2009 حيث تعهدت الدول الكبرى بضخّ 100 مليار دولار سنويًا لتمويل الانتقال الإيكولوجي الطاقوي.

محور دول البريكس (BRICS)

يضم هذا المحور البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. تكوّن في سنة 2009 قبل انعقاد مؤتمر كوبنهاغن بهدف صوغ موقف مشترك من التفاوض المناخي الدولي. ولا يزال المحور يُصرّ على التنمية الاقتصادية أولًا؛ فالهند مثلاً تقول: "إنّ أولوية الهند هي التنمية"⁽⁶²⁾؛ أمّا البرازيل فتعدّ أول دولة في العالم مسؤولة عن عملية إزالة الغابات، إذ في غضون العشرين سنة المقبلة سوف تفقد البرازيل 10% من غاباتها⁽⁶³⁾.

وقد طالبت دول البريكس مجتمعة "بضرورة أن يكون الاتفاق المرتقب تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة، أي في إطار الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية (UNFCCC)"⁽⁶⁴⁾. وخلال مؤتمر الأطراف في باريس، تمسّكت دول البريكس بمبدأ "التمايز، وهو ما أشارت إليه الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية، وعلى هذا الأساس تطالب الدول ذات المسؤولية التاريخية التي أحدثت تراكمًا في غازات الدفيئة، الأخذ بزمام المبادرة لإنقاذ غازاتها وتمكين باقي الدول من فعل ذلك؛ فالاتفاقية المرتقبة يجب أن تدمج مبدأ التمايز بين الدول المتقدمة والنامية"⁽⁶⁵⁾.

أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) دراسة⁽⁶⁶⁾، أشارت فيها إلى "توفير 62 مليار دولار في عام 2014 لتمويل انتقال الطاقة في الدول النامية". لكن هذه الأرقام تبدو غير حقيقية؛

67 "Paris Climate Talks: Indian Officials Accuse OECD of Exaggerating Climate Aid," *The Guardian*, 2/12/2015, accessed 9/12/2015, at: <http://goo.gl/26Dwc9>

وهناك من يرى أنّنا نحتاج إلى 3000 مليار دولار سنويًا للحلولة دون ارتفاع درجة الحرارة بـ 2%. وهو ما يتطلب إحداث بنك دولي للمناخ من قبل البنوك المركزية، انظر:

Denis Dupré, "Les banques centrales doivent créer une banque mondiale du climat," *Le temps*, 8/12/2015, accessed on 9/12/2015, at: <http://goo.gl/EQjBGe>

68 "More Countries Reject OECD Study on Climate Aid," *The Guardian*, 8/12/2015, accessed on 9/12/2015, at: <http://goo.gl/cO6Xol>

69 "COP21: Émergence D' une Nouvelle Géopolitique Du Climat," *Novethic*, 7/12/2015, accessed on 8/12/2015, at: <http://goo.gl/Fz72Ud>

70 Ibid.

62 "L'Inde, acteur clé des négociations..." p. 18.

63 François-Michel Le Tourneau, "Le Brésil maîtrise-t-il (enfin) la déforestation en Amazonie ?", *cybergeo*, 2015, accessed on 1/8/2016, at: <https://cybergeo.revues.org/27325>

64 "BASIC Stands up for Equity, Differentiation," *Business Standard*, December 8, 2015, accessed on 8/12/2015, at: <http://goo.gl/O5xSeY>

65 Ibid.

66 يمكن الاطلاع على التقرير على الرابط التالي:

OECD & Climate Policy Initiative. *Climate Finance in 2013 - 14 and the USD 100 Billion Goal*. accessed on 9/12/2015, at: <http://www.oecd.org/environment/cc/OECD-CPI-Climate-Finance-Report.pdf>

1.5 درجة. وقد رحّبت دول هذا المحور بالتنصيص على 1.5 درجة، وعَدّت اتفاق باريس اتفاقاً تاريخياً⁽⁷⁶⁾.

وأشارت منظمة الأمم المتحدة في تقرير لها إلى أنّ اللجوء المناخي قد بدأ في جزر الباسفيك؛ ف 10% من سكان النوري (Nauru) و 15% من سكان تيفالي قد انتقلوا بالفعل ما بين 2005 و 2015. ويضيف التقرير أنّ 70% من المنازل في كيريباتي (Kiribati) وتيفالي، و 35% في النوري يجب تحويلها للحدّ من الاحتباس الحراري⁽⁷⁷⁾.

محور الدول الأفريقية

تكوّن هذا المحور منذ سنة 2000، ويضمّ 54 دولة من القارة الأفريقية، وينشغل بالقضايا التي تهتم المصلحة العامة للدول الأفريقية؛ كالتكيف مع التغيرات المناخية، وتحويل القدرات التكنولوجية والتمويل لإصلاح الأضرار البيئية. ونرى أنّ من حق الدول الأفريقية أن تتكثّل، فقارة أفريقيا الأكثر فقراً والأشد حاجة إلى تمويل التكيف المناخي على الرغم من أنّها تزخر بموارد طبيعية كبيرة.

لقد جرى تهميش الدول الأفريقية خلال مؤتمر كوبنهاغن؛ لكن استعادت هذه الدول عافيتها الدبلوماسية لإيمانها بأنّها يجب ألا تظهر دائماً بمظهر الضحية؛ فعلى العكس من ذلك "تحمّل أفريقيا تبعات التغيرات المناخية، لكنّها تبقى المحور والجزء الأساسي في الحلّ المناخي، فهي تسعى إلى التنمية وإمكانياتها عالية في مجالات الطاقات المتجدّدة"⁽⁷⁸⁾؛ وتؤمن الدول الأفريقية بأهمية التمويل الدولي، لكن ليس على شاكلة الديون التي اكتوت بها في مخططات التقويم الهيكلي (SAP)؛ فمن شأن هذا الوضع أن يُعيد أفريقيا إلى المربع الأول من الديون فهي تخشى أن "تعوّض الديون الممنوحة للتنمية من قبل الديون على المناخ"⁽⁷⁹⁾.

وترى الدول الأفريقية أنّها قامت بجهود تنموية؛ فقد أسست البنى المؤسساتية ووضعت برامج التكيف ومشاريعه، إلا أنّها لم تحصل على تمويل يمكّنها من التكيف مع التغيرات المناخية؛ ف "الدول النامية تقوم بجهود بشأن المناخ، وعلى الدول المتقدمة أن تقوم بجهود بشأن التمويل"⁽⁸⁰⁾.

76 Closing Statement Paris Agreement, *aosis*, 12/12/2015, accessed on 14/12/2015, at: <http://aosis.org/closing-statement-paris-agreement/>

77 "COP21: Un Accord À Paris, Un 'Droit À L'existence'..."

78 "COP21: pourquoi l'Afrique compte bien peser dans les négociations," *rfi*, 30/11/2015, accessed on 7/12/2015, at: <http://goo.gl/Jg1Ioe>

79 Ibid.

80 "COP21: Un Accord À 100 Milliards De Dollars?," *Novethic*, 8/12/2015, accessed on 9/12/2015, at: <http://goo.gl/n8dr14>

المتجددة؛ فقد قدّم المغرب إسهامه الوطني بمناسبة قمة الأطراف 21، والتزم خفض غازات الدفيئة بـ 13% في حدود 2030؛ ويمكن أن يصل هذا الالتزام إلى 32% شرط وجود الدعم المادي الدولي⁽⁷¹⁾.

ومن الإكراهات التي تعترض هذا المحور عدم التشاور قبيل انعقاد المؤتمرات المناخية. وهو ما يفسّر عدم تقديم ورقة موحّدة تلتزمها جميع الدول العربية، والفرصة مواتية في مراكش عام 2016 للتفكير في مقارنة مناخية مشتركة لربح رهانات المفاوضات المقبلة.

محور الدول الجزرية الضعيفة

(Alliance of Small Island States – AOSIS)

يضمّ هذا المحور 39 دولة ضمن منظمة الأمم المتحدة (كجزر فيجي، وتيفالي، والباهاماس) وخمسة أعضاء ملاحظين⁽⁷²⁾ (المجموع إذن هو 44) و"هي دول لا تنتمي إلى مناطق جغرافية واحدة، لكنّها تتشابه في مقوماتها وملامحها الجغرافية"⁽⁷³⁾. وهي مهّددة باستمرار وبشدة من جراء التغيرات المناخية، وبخاصة مع ازدياد مستوى البحر وارتفاع درجة حرارة الأرض وتزايد الكوارث الطبيعية. ليس لهذا المحور ميثاق رسمي أو ميزانية منتظمة أو سكرتارية⁽⁷⁴⁾. لكن، يدافع هذا المحور باستماتة عن حتمية خفض درجة الحرارة العالمية، وتقديم المساعدات لاجتناب غرق هذه البلدان. وقد أعاد المحور مطالبه في قمة باريس 2015 - على لسان ممثليه - ف "التغيرات المناخية هي واقع معيش في هذه الدول؛ والتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم هو الضمانة الوحيدة للحقّ في الوجود"⁽⁷⁵⁾. ومن الإيجابيات التي جرى تحقيقها بفضل هذا المحور ما جاء في اتفاق باريس 2015، إذ يجب العمل على إنقاص درجة الحرارة إلى حدود درجتين، والعمل بعد ذلك على إنقاصها إلى

71 "Climat - Publication de la contribution du Maroc pour la COP21 - Déclaration de L. Fabius, (03/6/2015)," *France Diplomatie*, accessed on 6/12/2015, at: <http://goo.gl/ICXAFo>

ويمكن مراجعة الورقة المغربية على موقع الأمم المتحدة، شوهد في 6/12/2015، في: <http://goo.gl/A51x9U>

72 American Samoa; Netherlands Antilles; Guam; U.S. Virgin Islands; Puerto Rico.

73 Etienne Piguet & Frank Laczko (eds.), *People on the Move in a Changing Climate: The Regional Impact of Environmental Change on Migration* (New York: International Organization for Migration, 2014), Vol. 2, p. 243.

74 انظر الموقع الرسمي للمحور، شوهد في 2015/12/5، في: <http://aosis.org/about/>

75 "COP21: Un Accord À Paris, Un 'Droit À L'existence' Pour Les Petits Etats Insulaires," *Novethic*, 1/12/2015, accessed on 5/12/2015, at: <http://goo.gl/eV8wcz>; Aosis Opening Statement For 21st Conference Of Parties To The UNFCCC, Paris 2015, *Aosis*, accessed on 5/12/2015, at: <http://aosis.org/wp-content/uploads/2015/12/FINAL-AOSIS-COP-Statement-Paris-.pdf>

قيود على استخراج النفط والغاز أو الرقابة عليه؛ بل ترى وجوب حماية النفط والغاز على المدى الطويل وحقّ بلدان الأوبك في تحقيق التنمية المستدامة، وفقاً للأولويات الوطنية لكلّ دولة. وترى أيضاً أنّ من حقها أن تحقّق مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية. لذلك لا تأبه بالحديث عن تأثير الطاقات الأحفورية في طبقة الأوزون.

من أجل اتفاقية دولية منقذة لكوكب الأرض

على الرغم من كلّ الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات العالمية والنضالات المدنية، تزايدت الكوارث الطبيعية والمآسي الاجتماعية والحروب على الموارد الطبيعية، فلا تزال غازات الدفيئة المسببة لاحتراز العالمي ترتفع بسرعة ولا تزال تُهدّد بتعطيل خطير للنظام المناخي لكوكب الأرض، ولا يزال تهديدها مترتباً بالتنمية المستدامة في كلّ الدول.

لذا، فتجنّب التغير المناخي الخطير للغاية، يتطلب جهوداً متواصلة وتغيرات عميقة في أنظمة الإنتاج والاستهلاك والطاقة، وأنماط استخدام الأراضي، ومقاربات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالرهان هو التوصل إلى اتفاق عالمي يحدّد من الاحتباس الحراري لإنقاذ الأرض ومن عليها. وقد كان مؤتمر باريس "آخر" فرصة ليجنّب العالم مآسي جديدة، الأمر الذي دفع بلجنة دولية علمية أممية (المجلس القيادي لشبكة حلول التنمية المستدامة Leadership Council of the Sustainable Development Solutions (SDSN). تجمع عدداً كبيراً من الخبراء وصناع القرار، إلى إطلاق نداء عبر تقرير حديث صدر في آذار / مارس 2015⁽⁸³⁾ يُقدّم ثمانية مفاتيح أو معايير عملية على المفاوضات في مؤتمر باريس مراعاتها، لتجنّب الكارثة المناخية الوشيكة. ونظراً لأهميتها وأنيتهنا سنحاول أن نذكرها باختصار شديد، وهي:

- المعيار الأول. على الدول أن تلتزم بوضوح عملها على خفض درجة الاحتراز العالمي إلى ما دون درجتين مئويتين: ترى اللجنة الأممية أنّه على الرغم من كلّ الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات العالمية المتعلقة بمحاولة كبح الاستهلاك العالمي والإنتاج الصناعي الملوّث للبيئة

83 "Key Elements for Success on Climate Change Mitigation at COP21 in Paris: A Report by the Leadership Council of the Sustainable Development Solutions Network (SDSN)," *Sustainable Development Solutions Network*, March 9, 2015, accessed on 20/7/2015, at: <http://unsdsn.org/wp-content/uploads/2015/03/Key-Elements-for-Success-at-COP21.pdf>

محور الدول الأقل نمواً

The Least Developed Countries (LDC)

تكوّن هذا المحور سنة 2001، ويضم 48 دولة (34 دولة في القارة الأفريقية، و13 دولة في القارة الآسيوية، ودولة واحدة من الكارييب). وهي دول متضرّرة من الانحباس الحراري، والأقلّ نمواً من الناحية الاقتصادية. وسعيًا منها في المساعدة على التكيف مع التغير المناخي، التزمت عشر دول في 30 تشرين الثاني / نوفمبر 2015 صخّ "248 مليون دولار أميركي - انطلاقاً من سنة 2016 - من جانب الولايات المتحدة الأميركية وكندا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة"⁽⁸¹⁾، لفائدة الدول الأقل نمواً. لكن هذه الالتزامات ستكون محكاً حقيقياً في السنوات المقبلة.

تحالف دول الغابات الاستوائية (Coalition for Rainforest nations)

يضمّ 40 دولة تنتمي إلى أفريقيا الوسطى ودول جنوب شرق آسيا والأمازون. ويهدف هذا التحالف إلى إبراز جهود هذه الدول في مجال إنقاص غازات الدفيئة التي تنتج من إزالة الغابات.

المحور البوليفي

من أجل شعوب القارة الأميركية (ALBA)

يضمّ هذا المحور فنزويلا وكوبا وبوليفيا والإكوادور، وتتخذ نيكاراغوا مواقف أكثر محافظة. أما "الجمعية المستقلة لدول القارة الأميركية والكاريبي" فتضمّ الشيلي والبيرو وغواتيمالا. وقد انفصلت هذه الجمعية عن المحور البوليفي من أجل شعوب القارة الأميركية في قمة الدوحة 2012 للتعبير عن مواقف أكثر انفتاحاً وإعطاء نَفَسٍ جديد للمفاوضات المناخية.

محور الدول الأعضاء

في منظمة الأوبك OPEC

وهي مجموعة لا تفاوض بصورة رسمية. يتابع أعضاؤها سير المفاوضات خشية تأثير القرارات المتخذة في مستوى الطلب على البترول⁽⁸²⁾. ومن أولويات هذه الدول، في منظورنا، عدم جواز وضع

81 "Joint Statement on the Donors' Pledge of \$248M USD to the Least Developed Countries Fund to Support Climate Change Adaptation," U.S. Department of State, Office of the Spokesperson, 30/11/2015, accessed on 7/12/2015, at: <https://www.thegef.org/gef/sites/thegef.org/files/joint-statement-ldcf.pdf>

- **المعيار السادس.** ضمانات التمويل وقضية الـ 100 مليار دولار: على الدول المتقدمة أن توضح بدقة كيف تخطط للوفاء بتعهداتها والتزاماتها الخاصة بتعبئة 100 مليار دولار، على الأقل، سنويًا لتمويل تكاليف انتقالات الطاقة المنخفضة الكربون وتنفيذ المشاريع الخضراء في الدول النامية.
- **المعيار السابع.** ضرورة إشراك المجتمع المدني الدولي والطاقات غير الحكومية: على الدول الأطراف أن تعترف بالأدوار المهمة التي تقوم بها الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل هيئات المدن والشركات والمستثمرين الماليين، ومنظمات المجتمع المدني، في موضوع خفض انبعاثات غازات الدفيئة، وإشراكها في جدول أعمال ليما - باريس.
- **المعيار الثامن.** الشراكات بين القطاع العام والخاص: على جدول أعمال نسخة ليما - باريس إطلاق العديد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتشجيع البحوث والتقنيات العالية الجودة التي تقدّم أعلى مردود بأقل التكاليف البيئية⁽⁸⁴⁾.

آفاق حماية المناخ العالمي

لربح رهانات التغييرات المناخية العالمي، على المجتمع الدولي أن يتبنى مجموعة من الأولويات:

تمويل المناخ

لا شك في أنّ تمويل المناخ كان من بين المواضيع التي وقع بشأنها خلافٌ كبير بين المتفاوضين منذ الجولة الأولى من المفاوضات المناخية العالمية سنة 1995؛ فالمال هو عصب الحرب كما يقال في العلوم المالية. لذلك يرى بعض المتابعين أهمية "أن تُحدث البنوك المركزية للدول مصرفًا دوليًا بشأن تمويل المناخ؛ ويرى هؤلاء إمكانية جمع 3000 مليار دولار سنويًا بهدف عدم تجاوز ارتفاع درجتين مئويتين في حدود سنة 2100. فقد استطاعت البنوك المركزية أن تجمع 1000 مليار سنويًا في محاولة منها لحل الأزمة المالية العالمية منذ بداياتها؛ علاوةً على إمكانية إحداث رسم (Tax) على الكربون. وبحسب دراسة لصندوق النقد الدولي، فإنه يتم تخصيص 5300 مليار دولار مساعدات مباشرة أو غير مباشرة لاستغلال الطاقات الأحفورية، لذلك يمكن إعادة توجيه 500 مليار من الاستثمارات المباشرة سنويًا⁽⁸⁵⁾.

والنص في اتفاق باريس على أنّ المسؤولية مشتركة لكنها متباينة من شأنه أن يحفز الدول المتطورة اقتصاديًا (دول الشمال، والجنوب

والمنتج لغازات الدفيئة، فالوتيرة الحالية ستؤدي إلى زيادة في الاحترار تفوق 4 درجات وقد تصل إلى 6 درجات في حدود سنة 2100. لذلك، حذّر العلماء منذ وقت بعيد من خطورة الاحتباس الحراري بنسبة درجتين، وقد سمح العالم بهذه الزيادة (بدرجتين) للاحتار العالمي كحدّ أقصى في المرحلة الراهنة وليس آخر المبتغى، على أن تُخفّض درجة الحرارة في مرحلة لاحقة إلى 1.5 درجة، ثمّ بعد ذلك إلى 0 درجة.

• **المعيار الثاني.** التزام جميع الحكومات تحقيق صافي الصفر من غازات الدفيئة: بالنظر إلى أفضل الأدلة المتاحة حاليًا، تُقدّر المنظمة ما بين الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC) للحفاظ على تراكمية مقبولة "نوعًا ما" من غازات الدفيئة، أنّ على البشرية ألا تتجاوز حاجز الـ 1000 مليار طن من غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2) إلى حدود 2100. لكن بالمقابل، فإنّ الانبعاثات السنوية الحالية تصل إلى 54 مليار طن. لذلك، يجب أن تنخفض الانبعاثات انخفاضًا كبيرًا بحلول منتصف القرن إلى ما يقارب ثلث المستويات الحالية وتصبح قريبة من الصفر بحلول عام 2070 للبقاء ضمن معدّل الدرجتين المئويتين.

• **المعيار الثالث.** نحو تحقيق نسبة 0 من صافي انبعاثات غازات الدفيئة في كل دولة: ينبغي لكل حكومة وطنية أن تُوافق على إعداد قوائم توضيحية تُبرز طموحها الوطني العميق في إزالة الكربون بحلول سنة 2050 وتحقيق نسبة قريبة من الصفر لصافي انبعاثات غازات الدفيئة في موعد أقصاه 2070. مع إعمال مبدأ "المسؤولية المشتركة، لكن المتباينة"، وتأمين التمويل الضروري لتمكين الدول النامية من تحقيق انتقالها الطاقى النظيف.

• **المعيار الرابع.** ينبغي لجميع الدول أن تتخذ إجراءات قوية في أفق 2025-2030؛ على كلّ الدول العمل على التزام برامج واقعية وقابلة للتحقيق بخصوص تخفيض استعمال الطاقات المولدة لغازات الدفيئة، ومثال ذلك التزام الاتحاد الأوروبي (EU) حدّ انبعاث غازات الدفيئة بنسبة 40% على أقل تقدير (مقارنة بسنة 1990) بحلول سنة 2030.

• **المعيار الخامس.** الوضوح في المشاريع والبرامج البيئية: على الحكومات توضيح برامجها المستقبلية المتعلقة بتحول الطاقة والانتقال إلى الطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر، بدقة وشفافية قدر المستطاع من أجل التتبع وتصحيح البرامج غير المجدية أو قليلة الكفاءة من الناحية البيئية.

84 Ibid.

85 "Les banques centrales doivent créer...".

ولابد أن نعترف أن إنجاز مؤتمر مراكش (والمؤتمرات المقبلة) يتوقف على تغيير براديجم (إطار نظري) للتفاوض؛ وإذا استطاعت الأطراف المتفاوضة فهم تغيير النقلة البراديجمية (إن صح تعبير توماس كوهن في باريس وتبادل الاتهامات بين المحاور، فستفشل طبعاً. فهل من دبلوماسية جماعية لحماية المشترك بين الدول والأمم؟

في الأخير، نرى أن الدبلوماسية المناخية المقبلة، لا سيما بعد الاتفاق في باريس 2015، يجب أن تهتم بتغيير براديجم النقاش؛ إذ يجب:

- أولاً، الاهتمام بإيجاد آلية دولية تُوقع الجزاء على المخالفين والنظر في تسوية المنازعات على الموارد الطبيعية.
- ثانياً، الاهتمام بتأثيرات التغير المناخي في الأطفال والأجيال المقبلة.
- ثالثاً، إيجاد الحلول الاقتصادية الناجعة للتخفيف من أعداد اللاجئين بسبب المناخ (نقص المياه، ونقص الغذاء...).
- رابعاً، "تأهيل" اقتصاديات الدول الأكثر فقراً.

إن الأرضية الأساسية لمؤتمر مراكش 2016، هي الانطلاق مما توصل إليه الفرقاء في باريس 2015، ومحاولة تحديد النقاط التي كانت مبهمة وعامة؛ وعلى المجتمع الدولي أن يتهيأ لقبول فكرة إنشاء محكمة دولية للبيئة، وإلا ستضيع فرص الالتزامات المناخية المقبلة. وأكد أن هذا العمل شاق، لكن حاجات الأجيال المقبلة في البقاء تتطلب التضحية.

خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة النظر في الخلفية المؤطرة للتفاوض العالمي بشأن التغيرات المناخية؛ إذ تتبنا المحطات المناخية الأساسية لفهم تطوّر الوعي البيئي العالمي ومدى وجود فرص للنجاح ومعوقات التفاوض بشأن التوصل إلى اتفاق شامل وملزم للجميع. وركزت دراستنا على مؤتمر باريس 2015 بوصفه محطة أساسية يمكن أن تؤدي إلى إنجاز الدبلوماسية البيئية مستقبلاً، على الرغم من وجود مصالح متباينة بين الأطراف المتفاوضة.

وحاولنا أيضاً تلمس موضوع المفاوضات المناخية من منظور الإقرار بوجود هوة شاسعة بين محوري الشمال والجنوب، ودور المنظمات

مُعاً) لمساعدة الدول الأقل نمواً على التكيف مع التغيرات المناخية. وبخصوص مطالبة الدول النامية دول الشمال بدفع ما تُسميه "الدين الإيكولوجي" الذي تراكم عليها منذ الثورة الصناعية وإصرارها على أن 100 مليار دولار سنوياً (حتى ولو توافرت) غير كافية لتمويل برامج التكيف المناخي؛ جاء اتفاق باريس "بحلّ مُوازٍ"، إذ رأى ضرورة تأمين مبلغ قدره 100 مليار دولار إلى حدود سنة 2020، ويجب الاتفاق قبل 2025 على تحديد هدف واضح ومرمّم للمساعدة المالية. ومن منظورنا نرى أن هذه الصيغة عامة وغير محددة تحتاج إلى توضيح في مؤتمر مراكش 2016، ولا سيما أن نص اتفاق باريس لا يعترف بالتعويض عن الأضرار والخسائر التي تعرّضت لها الدول النامية جرّاء التغير المناخي الذي أحدثته دول الشمال.

هجر الطاقات الأحفورية

من الصعوبة بمكان تحقيق هذا المبتغى، لكن من المعلوم أن الطاقات الأحفورية تسهم بحدة في التغيرات المناخية؛ وبسبب اعتماد مجموعة من الدول على الطاقات الأحفورية كالصين وبولونيا وغيرهما، تتحدّد مواقف هذه الدول. لذلك من الحلول المقترحة أهمية هجر الطاقات الأحفورية وضمان الانتقال الإيكولوجي نحو الطاقات المتجدّدة. ويشير بعض الدراسات إلى أنه في حالة وجود إرادة لتفادي الوصول إلى ارتفاع درجتين مئويتين، يجب ترك "80% (أي: 50% من الغاز، و30% من البترول) من احتياطات الطاقة الأحفورية دون استغلال"⁽⁸⁶⁾.

وعلى الرغم من أهمية هذا المقترح، فإن الشركات المتعددة الجنسيات (TNC's) العاملة في حقول البترول والغاز مثلاً لن تسمح للدول والمجتمع المدني بإيقاف تمدّدها المالي والتجاري، إضافة إلى أن بعض الاقتصاديات مرتبطة بالطاقات الأحفورية.

التفكير في إنجاز مؤتمر الأطراف في مراكش (COP 22) وما بعده

تدلّ المعطيات على أن المؤتمر المناخي المقبل المزمع عقده في مراكش خلال كانون الأول / ديسمبر 2016 لن يكون سهلاً؛ لذا من المفترض إتاحة فرص التفاوض من جديد بعد اتفاق باريس 2015 لـ "ضمان نجاحه". والمثال على ذلك، أن مجموعة من الدول عبّرت عن العمل على تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، لكن هل توجد آلية للرقابة على ذلك وتوقيع الجزاء في حالة المخالفة؟ من المؤكد أننا سنعيد طرح هذا التساؤل في القمم المناخية المقبلة.

87 Thomas S. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions* (Chicago: The University of Chicago Press, 2012).

86 Ibid.

- الشعلان، سلافة طارق عبد الكريم. **الحماية القانونية الدولية من ظاهرة التغير المناخي في بروتوكول كيوتو، بيروت: دار الحلبي للمنشورات الحقوقية، 2009.**
- شكرائي، الحسين. "تقرير عن قمة كوبنهاغن حول المناخ: تكريس للفشل أم بداية اتفاق شامل؟"، **المستقبل العربي، العدد 383، (كانون الثاني / يناير 2011).**
- _____ . "تقرير عن مؤتمر ديربان حول تغيرات المناخ"، **المستقبل العربي، العدد 397، (آذار / مارس 2012).**

الأجنبية

- Arbour Jean-Maurice & Lavallée, Sophie. *Droit international de l'environnement*, Canada: Ed Yvon Blais, 2006.
- Brown Weiss, Edith. *Justice pour les générations futures*, Jacques- Yves Cousteau, Federico Mayor et ses collaborateurs (Trans.), Paris: Editions UNU Press-Sang de la terre- UNESCO, 1993.
- Commission européenne. *Action pour le climat*, Bruxelles: 2014.
- Kuhn, Thomas S. *The Structure of Scientific Revolutions*, Chicago: The University of Chicago Press, 2012.
- OECD & Climate Policy Initiative. *Climate Finance in 2013 - 14 and the USD 100 Billion Goal*.
- Olivier, Jos G.J. Greet Janssens-Maenhout, Marilena Muntean, Peters, Jeroen A.H.W. *Trends in Global CO2 Emissions: 2014 Reports*, The Hague: PBL Netherlands Environmental Assessment Agency, 2014.
- Pearson, Charles S. *Economics and the Challenge of Global Warming*, Cambridge: Cambridge University Press, 2011.
- Piguet Etienne & Laczko, Frank. (eds.), *People on the Move in a Changing Climate: The Regional Impact of Environmental Change on Migration*, International Organization for Migration, Ed Springer, 2014.
- Sen, Amartya. *The Idea of Justice*, London: Hardcover university, 2009.

غير الحكومية في ردم هذه الهوة، والفرص التي يمكن للعالم العربي أن يفوز بها في المفاوضات المناخية المقبلة.

ولفهم أبعاد تباين المصالح والمنافع بين الدول المتفاوضة، حدّدنا المحاور (التكتلات) البيئية الأساسية على الرغم من صعوبة توقع كل دولة في محور معين علاوة على كثرة هذه المحاور، ما يصعب مهامات الاتفاق المناخي الجماعي. وعلى الرغم من وجود التباين الواسع بين المحاور البيئية على المستوى الدولي، حاولنا الإشارة إلى الأسس الأولية لاتفاقية دولية تستطيع أن تُنفذ الكوكب من الدمار. وحتى نتمكّن من تعزيز سيناريوهات المستقبل المناخي، تطرّقنا لاتفاق حماية المناخ العالمي وسُبل إنجاح المحطات التفاوضية المناخية المقبلة مع تأكيد أهمية تغيير براديغم التفاوض.

ويمكن الاعتماد في الجولات المناخية المقبلة على تقديم الالتزامات العملية وليس المبادرات واستحضار مبدأ الإنصاف ما بين الجيل نفسه وما بين الأجيال بوصفه بداية حقيقية لردّ الاعتبار للمقاربة الجيلية في التفاوض المناخي الكوني.

المراجع

العربية

- بن سعيد، مراد. "من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، **المستقبل العربي، العدد 421 (آذار / مارس 2014).**
- جردى مي وفياض ريم والزين، عباس. "التدهور البيئي. التحدي لاستدامة الحياة"، في: **الصحة العامة في الوطن العربي، البرنامج العالمي لمنظمة الصحة العالمية - المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت، 2013.**
- حاجة، وافي. "المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة"، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد الأول، (كانون الثاني / يناير 2015).**
- حبيب معلوف. **قضية تغيّر المناخ العالمي بين إخفاقات كيوتو وتوقعات باريس، بيروت: دار الفارابي، 2016.**
- الخياط، محمد مصطفى. "تغير المناخ: مواقف دولية متباينة"، **السياسة الدولية، العدد 179 (كانون الثاني / يناير 2010).**